

الجانب التشريعي في السنة النبوية

تمهيد :

لقد واجهت السنة النبوية المطهرة جملة هجمات شرسة من عبيد الفكر الغربي ، الذين حاولوا اغتيالها والإجهاز عليها ، بكل ما استطاعوا من قوة ، وما ملكوا من حيلة . تعددت لذلك وسائلهم ، واختلفت مسالكهم ، وإن اتحدت مآربهم .

فمنهم من تولوا حملات التشكيك في (ثبوت السنة) إما التشكيك فيها كلها أو في السنة القولية خاصة - وهي "جمهرة السنة ومعظمها" - أو في الرواة المشاهير كأبي هريرة رضي الله عنه .

ومنهم من حملوا لواء الطعن في حجيتها ومصدريتها لتشريع الإسلام وتوجيهه ، وزعموا أنهم استغنوا بالقرآن الكريم عنها !

ومن هؤلاء وأولئك ، من يحاول هدم السنة بالسنة نفسها ، وذلك بأخذ بعض الأحاديث وتحريفها عن مواضعها ، والاستدلال بها على غير ما تدل عليه .

حديث حرّف عن موضعه :

ومن هذه الأحاديث التي وظّفها بعضهم توظيفاً سيئاً : الحديث المشهور الذي رواه مسلم في صحيحه في قضية تأبير النخل ، وفيه قال في بعض الروايات : « أنتم أعلم بأمر دنياكم (١) » .

(١) الحديث رواه مسلم في صحيحه ، في كتاب « الفضائل » ، من رواية طلحة ورافع بن خديج وعائشة وأنس رضي الله عنهم (الأحاديث : ٢٣٦١ - ٢٣٦٣) من صحيح مسلم ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، وسيأتي ذكر رواياته مفصلة .